موافقات الحرفوشي للفاكهي في المسائل النحوية دراسة تأصيلية في كتاب (دليل الهدى الى مجيب الندا)

د.اسامة عبد الحليم
اللغة العربية/ نحو / مدرس في اعدادية
o.mahdi.abd@gmail.com
أ.م.د. عمر محمد عوني عبدالقادر
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة الموصل / لغة ونحو
dr.omar.mohammed.awni@uomosul.edu.iq

مستخلص البحث:
ان كتاب دليل الهدى الى مجيب الندا لمحمد بن علي الحرفوشي هو حلقة وصل مهمة في الدرس النحوي ، اذ تضمنت فيه تحقيقاته على كتاب مجيب الندا للفاكهي شرح قطر الندى وقد تناولت هذه الدراسة الموافقات بين الحرفوشي والفاكهي على وفق منهج علمي يقوم على التعليل وابراز الدليل، وهذا يبين أثر التوافق المعرفي والتواصل بين شراح متون النحو في الفترة

المتقدمة .

ان الدراسات النحوية كثيرا ما تتناول المخالفات والاعتراضات بين النحاة ، لكنها قد تغفل عن الموافقات التي تمثل الأساس العلمي لبناء القواعد النحوية .

تأتي فكرة البحث في تناول الأساسيات التاصيلية التي انطلق منها الحرفوشي في تأكيده للموافقات ، وما هي العلل النحوية التي استند عليها في كلامه ، وهل أن موافقاته مشفوعة باضافات علمية جديدة ، أم هي مسلمات محضة، يهدف البحث الى تتبع المسائل النحوية التي صرح فيها الحرفوشي بالموافقة ، وكيفية تناوله لها ، وقدرته على تعزيز كلام الفاكهي بأقوال وحجج أخرى ، وكان منهجنا بعد الاستقراء وصفيا تحليليا، بعد الرجوع الى كتب أصول النحو، ثم اجراء المقارنة .

ونوصي بضرورة لفت أنظار الباحثين الى دراسة الموفقات النحوية في المتون ؛ لأنها تعد القواعد المستقرة والناضجة في الفكر النحوي ، وتحقيق المخطوطات التي تتناول المتون القديمة والمتأخرة للوصول الى التطور في الفكر النحوي .

الكلمات المفتاحية : الفاكهي، الحرفوشي، دليل الهدى ، مجيب الندا، الموافقات.

تمهيد

1-ابن هشام الانصاري (المصنف)

هو جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام المصري**(بردي د.ت ص336)**، ولد بالقاهرة عام (708ه) ولم تذكر المصادر ما يفيد معرفة نشاته وعائلته**،(2007 ص 49)**، تلقى العلوم عن مشايخه ، ومنهم شمس الدين محمد بن السراج (ت747)، وكان بن هشام من المجددين في النحو العربي**(العسقلاني،1993،ص309)**،ومن تتمذ عليه على ابن هشام في النحو : علي بن أبي بكر المصري (ت767)، وولده محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام (ت799)،**(السيوطي،1997،ص390)**،وقد الف ابن هشام مؤلفات كثيرة بلغت الخمسين،ومنها مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، واوضح المسالك الى الفية ابن مالك،وشرح قصيدة بانة سعاد،والاعراب عن قواعد الاعراب**(شعيب ،1986 ،ص،28)** وقطر الندى وبل الصدى ،الذي شرحه الفاكهي وسماه مجيب الندا.

2-جمال الدين الفاكهي (الشارح)

وهو عبدالله بن احمد بن علي بن محمد بن عمر الفاكهي المصري المكي الشافعي **(العيدروس،2001 ،ص277)**،وولد بمكة المكرمة سنة 899ه، كان أبوه عالما فاضلا وجده يضا عالما بالعربية **(السخاوي ،ص324)**،ولما بلغ الفاكهي اشده واستوى بدت عليه ملامح النبوغ، فالف كتاب مجيب الندا الى قطر الندى وهو الذي شرحه الحرفوشي، وكان الفاكهي عند تاليف هذا الكتاب في عمر ثماني عشرة سنة ، وقد رحل الى مصر والتقى بالعلماء في جامع الازهر **(العيدروس،2001،ص268)**،ولم نجد ذكرا لشيخ من شيوخه في الكتب وقد أخذ العلم عن جده بطريق غير مباشرة بوا سطة أبيه **(الشافعي،2006،ص133)**، ومن تلامذته عبد الرحيم بن أبي بكر الحنفي **(المحبي،د.ت، ص406)**، وكان كتابه مجيب الندا الى قطر الندى ألاكثر حظوة في الدرس ، وكان سريع الانتشار بـ ين القراء، وقد نعت الكتاب ب(في غاية الحسن) ، **(العيدروس،2001.ص378)**

3-محمد بن علي الحرفوشي(شارح الشارح)

هو محمد بن علي بن احمد المعروف بالحريري،الحرفوشي الدمشقي ، ولقبه نسبة الى ال الحرفوش بعلبك **(المحبي ،د.ت،ص54/49)** ،ولد في دمشق وقرا فيها **(المحبي،د.ت،ص49)**، ويـ خمن الدكتور صباح حسين السنجاري انه ولد في مطلع القرن الحادي عشر من الهجرة المباركة و وفاته كانت في (1059ه)،**(الحرفوشي،2005،ص9)**، قرا على الشيخ عبدالرحمن بن محمد العماد ي المفتي، والمولى يوسف بن ابي الفتح **(المحبي،د.ت،ص49)**، ثم رحل الى مكة المكرمة وقرأ فيها على الشيخ نور الدين بن علي الموسوي **(العاملي،د.ت،ص162)**، قرأ وتخرج على يد الحرفوشي عدد من التلاميذ منهم : زين العابدين محمود العاملي، وابنه ابراهيم الحرفوشي **(المحبي،د.ت،ص44 0)**، وللحرفوشي كتب عدة منها شرح الصمدية في النحو وحاشية في التهذيب في النحو ، وكتاب دليل الهدى شرح مجيب الندا وهو الكتاب الذي نجري فيه دراستنا ، وهو شرح لشرح كتاب الفاكهي (مجيب الندا الى قطر الندى)،**(العاملي،د.ت،ص،163/162).**

توطئة:

ان الدرس النحوي قديما كان حقلا معرفيا ثرا، اذ اتصفت هذه المرحلة بميول علماء النحو الى وضع شروح وحواش لم تكن تكرارا للمتون، وانما مختبرات للتحقيق والنقد والمقارنة،ومن أبرز هذه الكتب ، كتاب دليل الهدى للحرفوشي الذي تتبع فيه شروح الفاكهي، فكانت موافقاته له تعبيرا عن نظرة نحوية اتسمت بالنضج،وكانت تسعى الى ضبط مصطلحات الصناعة النحويةوتهذيبها، إن الناظر في كتاب دليل الهدى يلمح منذ الوهلة الأولى إعجاب الحرفوشي بشرح الفاكهي قطر الندى حتى إنه وصفه في مقدمة كتابه بأنه ((عز ان يوجد في الفن مثله)) **(السنجاري، 2005، ص 2)**، وقد تجسد هذا الإعجاب بموافقته للفاكهي في كثير من المسائل وقد شكلت هذه الموافقات مادة مهمة في الدرس النحوي لا يمكن التغاضي عنها، وهذا ما دفعنا إلى أن نفرد لها دراسة ، ولما كانت هذه الموافقات من الكثرة بحيث تصعب الإحاطة بها اقتصرنا منها على ما كانت الموافقة فيها واضحة دون أي التباس؛ كأن تنبث فيها عبارات التأييد والاستحسان.

كقوله: ((والحق ما ذكره الشارح)) **(السنجاري، 2005، ص 805)** وقوله: ((وما ذكره من أن... هو الحق)) **(السنجاري، 2005، ص 1247).**

وقوله: ((والحق.... كما ذكر الشارح)) **(السنجاري، 2005، ص 474)**، إلى غير ذلك من العبارات.

وقوله: ((أصحها ماذكره المصنف وتبعه عليه الشارح)) **(السنجاري، 2005، ص 1012)**

وقد يسرد الحرفوشي مذاهب عدة في المسألة - موضع البحث- ويختار ذات المذهب الذي ذهب إليه الفاكهي بقوله مثلاً: ((والصحيح...)) **(السنجاري، 2005، ص 894)**، ثم يشير بعد ذلك إلى أنه المذهب الذي ذكره الفاكهي.

وربما نجد الحرفوشي مسوغاً ومدافعاً عما ذكره الفاكهي في مسألة ما فنعلم أنه متابع له في ذلك **(السنجاري، 2005، ص 1210).**

هذا وقد بلغ مجمل الموافقات التي أخذت بالاعتبار-حسب المنهج الذي رسمناه- اثنتين وعشرين موافقة توزعت على عموم الكتاب وشملت موضوعات مختلفة.

وبغية تسهيل دراستنا قمنا بتوزيعها على أقسام عدة، ضم كل قسم مجموعة من المسائل التي تندرج تحت فكرة أو موضوع معين.

ووفقاً لمنهجنا الانتقائي ، اخترنا مسألة واحدة من كل قسم تناولناها بالبحث والتحليل مع عدم إهمال المسائل المتبقية حيث أشرنا إليها في هامش البحث، وهذه الأقسام هي:

المبحث الاول وتحقيق وتحليل ونقد لاراء الفاكهي

أدرجنا ضمن هذه الفصلة كل ما قيده الفاكهي بعدد معين ثم وجدنا الحرفوشي يقف مدافعاً ومناصراً لمذهب الفاكهي بهذا الصدد بأن يأتي بدليل على صحة مذهب الفاكهي أو يعلل المسألة التي ذكرها أو يرد على الآراء المخالفة لما جاء في هذا التقييد.

وقد وجدنا ذلك في ثلاثة مواضع من كتاب (دليل الهدى) **(السنجاري، 2005، ص 61، 73، 1087)**، منها: ما جاء في تحقيق مسألة تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام، إذ تابع الفاكهيُّ في هذه المسألة ابن هشام معقباً على ما ذكره في القطر من أنها اسم وفعل وحرف بقوله: ((لا رابع لها))

(السنجاري، 2005، ص 61)، فأكد ذلك الحرفوشي بقوله: ((على الصحيح خلافًا لأبي جعفر أحمد بن صابر فانه ذهب إلى أن هناك قسماً رابعاً هو اسم الفعل وسماه: خالفة، وكأنه لما رآه لا يدل بنفسه على الحدث والزمان والنسبة فلا يكون فعلاً ولا يسند إليه فلا يكون اسمًا وليس بحرف لعدم لازمه حكم بأنه خارج عنهما، والجواب: أنه اسم لأنه لا يسند إلى نظيره وإن لم يسند ما لمعناه إلى نفسه، فإنك تقول: السكوت حسن، و إن لم يسند إلى صه)) **(السنجاري، 2005، ص 61).**

ومن المعلوم أن هذا التقسيم الثلاثي للكلمة هو المعول عليه لدى جميع النحاة المتقدمين بصريين وكوفيين، ولو بحثنا في تأريخ هذا التقسيم في النحو العربي فسنجد رواية تقول إن علي بن أبي طالب (ﷺ) كان أول من ألقى علم النحو على أبي الأسود الدُؤلي ((وذكر له أن الكلام اسم وفعل وحرف ثم إن أبا الأسود نحا نحوه وفرع على قوله...)) **(ابن كثير، 2004، ص 314–315).**

وإن صحت هذه الرواية عندها يكون هذا التقسيم قديمًا قدم نشأة النحو العربي، ثم إن هذا التقسيم مدون في كتاب سيبويه فقد عقد في كتابه بابًا سماه: ((علم ما الكلم من العربية)) جاء فيه: ((فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل وفرس وحائط، وأما الفعل: فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى: فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم ينقطع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب ومخبرًا يَقتل ويَذهب ويَضرب ويُقتَل ويُضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة... والأحداث نحو الضَرْب والحمد والقتل، وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها)) **(سيبويه، 2004، ص 12).** وقد انعقد إجماع النحاة المتقدين على هذا التقسيم ولم يخرج عنه -على حد علمنا- إلا أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي المغربي الظاهري وهو رفيق أبي جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان النحوي **(الصفدي، 2000، ص 257–258)**، ما يعني أنه عاش في نهاية القرن السابع ومطلع القرن الثامن الهجري على وجه التقريب.

والحق أن الدرس النحوي في الفترة المتمثلة بالقرون السادس والسابع والثامن الهجرية من تأريخ الأندلس كان قد شهد حركة نشطة، ونبغ فيه علماء جهابذة، لعل من أبرزهم: ابن مضاء القرطبي، وابن عصفور الأشبيلي، وجمال الدين بن مالك صاحب الألفية، وابن آجروم الصنهاجي، وأبو حيان، والشاطبي، وغيرهم كثير، وكان المذهب الظاهري ملهماً لبعضهم للثورة على النحاة ورد آراءهم وليست بعيدةً عنا الدعوة التي أطلقها ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) والتي أثارت جدلاً واسعاً لم يخمد إلى اليوم.وإذ نمضي في البحث في مسألة التقسيم الثلاثي وخروج أبي جعفر بن صابر على النحاة بإضافة قسم رابع للكلم، نجد أنّ لما ذهب إليه أبو جعفر جذوراً في التراث النحوي، ذلك أنهم وإن اتفقوا على أن الكلم ثلاثة أقسام؛ إلا أنَّ خلافاً دار حول أسماء الأفعال ((وهل هي أسماء لألفاظ الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، أو هي أفعال؟)) **(الأزهري، 2000، ص 281)**، فذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء لألفاظ الأفعال، وذهب ابن أبي الربيع الأشبيلي إلى أنها أسماء لمعاني الأفعال ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه وذهب جماعة من البصريين إلى أنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية

(الأزهري، 2000، ص 281)، واحتجوا على ذلك بدلالتها على الحدث مقرونةً بالزمان، وبإجرائها مجرى الأفعال في الاستعمال **(المخزومي، 1986، ص 202)**، وقد لاقى مذهب الكوفيين هذا قبولاً عند بعض المحدثين، قال الدكتور مهدي المخزومي: ((وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا على حق في عدها أفعالاً حقيقية، لأنها أفعال في دلالتها واستعمالاتها فقد يليها الفاعل، فيرتفع أي أنها تسند إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه وذلك نحو قول الشاعر:

فَهَيْهَـــاتَ هيهـــاتَ العقيـــقُ ومَـــنْ بِـــهِ وَهَيْهَـــاتَ خِـــلٌّ بِـــالعَقِيْقِ نُوَاصِـــلُهْ

(جرير، 1986، ص 385)

فهيهات: فعل ماض والعقيق فاعله)) **(المخزومي، 1986، ص 203) .**

وقد رد الدكتور المخزومي اختلاف النحاة فيها إلى هيئاتها التي لا تشبه هيئات الأفعال، وإلى دخول بعضها التنوين في نحوِ: صهٍ و مهٍ و الذي عده نوناً ((لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلمية في الثلاثي ولذلك لم ينون منها ما كان كثير الحروف كهيهات وشتان)) **(المخزومي، 1986، ص 203).**

ولئن كان مذهب الكوفيين قد وجد من يناصره ويؤيده في عصرنا الحديث، فإن مذهب أبي جعفر بن صابر – والذي لم يلتفت إليه لقرون عدة – قد لاقى هو الآخر صداه لدى المحدثين إذ نجد دعوات عديدة للثورة ضد مبدأ التقسيم الثلاثي والأصول التي استند إليها، ولعل من أبرز هذه الدعوات دعوة الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة إذ زعم أن النحاة القدماء قسموا الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، ثم طرح أسساً ينبغي أن يبنى عليها تقسيم الكلمات وهذه الأسس هي **(المخزومي، 1986، ص 196) :**

1 – الشكل الإملائي المكتوب.
2 – التوزيع الصرفي.
3 – الأسس السياقية.
4 – المعنى الأعم أو معنى الوظيفة.
5 – الوظيفة الاجتماعية.

ثم انتهى إلى تقسيم الكلمات العربية على هذه الأسس إلى أربعة أقسام هي الاسم والفعل والضمير و الأداة **(المخزومي، 1986، ص 195–203).** وممن تأثر بالدكتور تمام حسان في هذا التقسيم، الدكتور ابراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة، بيد أنه اختزل الأسس التي وضعها الدكتور تمام حسان إلى ثلاثة أسس وهي المعنى، والصيغة، و وظيفة اللفظ في الكلام، ثم ذكر بعد ذلك أن المحدثين قد وفقوا إلى تقسيم رباعي رجح أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين في إشارة إلى التقسيم الذي توصل إليه الدكتور تمام حسان **(المخزومي، 1986، ص 279–297)**، في كتابه مناهج البحث في اللغة.

إلا أن الدكتور تمام حسان توصل بعد ذلك في كتابه (اللغة العربية معناها و مبناها) إلى تقسيم آخر للكلم جعله فيه سبعة أقسام وهي: الاسم والصفة و الفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة **(المخزومي، 1986، ص 86–132) .**

أما الدكتور فاضل مصطفى الساقي فقد انتقد- في رسالته للماجستير الموسومة (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون) بإشراف الدكتور تمام حسان- التقسيمات السابقة جميعها، وتوصل إلى تقسيم جديد للكلام ((مؤداه أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة هي: الاسم، الصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، و الأداة)) **(المخزومي، 1986، ص 214)**، وهي ذات الأقسام التي توصل إليها د. تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها).

ومما نراه على المحدثين في هذه المحاولات أن تقسيماتهم قد شابها التشتت وانها، إذا ما طبقت أو اعتمدت فقد تسير بالدرس النحوي نحو التعقيد في عصر نبحث فيه عن طريقة لتيسير النحو العربي؛ ذلك أن إضافة أقسام جديدة، وإلغاء بعضها يعني أن نعيد النظر بكثير من قواعد النحو العربي التي نضجت واستقرت عبر قرون عديدة.

أما التقسيم القديم للكلم والذي ينسب لسيدنا علي بن أبي طالب (ﷺ) فلا أدل على متانته؛ من ثباته، وعدم تغييره إلى يومنا هذا، ولم نجد من عارضه معارضة جادة سوى أبي جعفر بن صابر، وقد أشار بعض النحاة إليه بقولهم: ((إلا من لا يعتد بخلافه)) **(الصبان، د.ت، ص 61).**

على أن تقسيم أبي جعفر الرباعي للكلم، لا يمكن أن يوصف بالتقسيم المبتدع الذي يشَوَّهُ به التقسيم المعروف، بل غاية ما فيه أنه أخرج مجموعة صغيرة ومعدودة من الأسماء وهي أسماء الأفعال وجعل لها قسماً خاصاً سماه (الخالفة)، كما أ ن ما توصل إليه مستمد في الأصل من الأفكار والآراء التي طرحها أسلافه من النحاة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وبالعودة إلى الجواب الذي أجاب به الحرفوشي، فإننا لا نجده جواباً مقنعاً وقوياً بالنسبة إلى ما ذكره من تعليل على لسان أبي جعفر؛ لأن أبا جعفر لا يقول بأن (صه) اسم فعل؛ فلا يكون نظيراً للسكوت عنده؛ لذا فهو غير ملزم بهذا الجواب.

إلا أننا في الوقت ذاته قد لا نكون بحاجة إلى قسم آخر للكلم إذا تابعنا الكوفيين فيما ذهبوا إليه بأن هذه الألفاظ إنما هي أفعال حقيقية مستنيرين بما ذكره الدكتور المخزومي بهذا الشأن.

لم يبد الحرفوشي اهتمامًا بالغًا بالخلاف الدائر بين النحاة حول المصطلح النحوي حين تختلف اصطلاحاتهم بشأن معنىً معين وإذا ما أورد في كتابه شيئًا من ذلك نجِده يعقب عليه بقوله: ((ولا مشاحة في الاصطلاح)) **(السنجاري، 2005، ص 979)**، بيد أن موضع اهتمامه هو ما إذا كان الخلاف في تفسير هذا المصطلح أي أن يتفق النحاة في مصطلح معين لكنهم يختلفون في فهمه وتفسيره وقد وافق الحرفوشي الفاكهي في هذا الاتجاه مرتين **(السنجاري، 2005، ص 69، 592، 771)**.إحداهما: فيما يتعلق بمدلول الضرورة الشعرية، حيث حمل الفاكهي (أل) الداخلة على الفعل المضارع في قول الفرزدق:

مـــا أنـــت بـــالحكم التُرْضـــى حكومتُـــهُ ولا الأصـــيلِ ولا ذي الـــرأيِّ والجـــدلِ

(البغدادي، 1997، ص 32) (ابن منظور م.، د.ت، ص 557)

على الضرورة الشعرية متابعاً بذلك الجمهور الذين يرون أن الضرورة ما وقع في الشعر ولم يقع في النثر سواء اضطر الشاعر إليه أم لا، خلافاً لابن مالك الذي قيد الضرورة بما لايمكن للشاعر العدول عنه ولهذا قال في بيت الفرزدق ((لتمكنه من أن يقول: المرضي...)) **(السنجاري، 2005، ص 592)** فهو عنده ليس من الضرورة بل من القليل.

وقد عرض الحرفوشي كلا المذهبين ثم انتصر لمذهب الجمهور قائلاً: ((والحق تفسير الضرورة بما فسر به الجمهور، إذ الضرورة على مذهب بن مالك لاتكاد توجد في الشعر إذ الشعراء أمراء الكلام يمكنهم العدول عما خالف القياس والتخلص منه)) **(السنجاري، 2005، ص 592)**

واذا كان الحرفوشي قد اقتصر على ذكر هذين المذهبين، فان من الباحثين من يرى ان في المسألة مذاهب عدة **(عبد اللطيف، 1996، ص 117)**، وإذ نسب المذهب الثاني لابن مالك فمنهم من يرى أن هذا المذهب هو في الاصل لسيبويه **(عبد اللطيف، 1996، ص 117)** على أن سيبويه لم يأت في كتابه على ذكر الضرورة الشعرية وإنما كانت له عبارات وإشارات بهذا الصدد اختلف الباحثون في تفسيرها وبذلك اختلفوا في تحديد موقفه من الضرورة الشعرية **(متولي، 2006، ص 133).**

ويرى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بأنه: ((يمكن تحديد رأي سيبويه في ضرورة الشعر، بأنها مايجوز للشاعر في شعره مما لا يجوز له في الكلام بشرطين :

1- أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة.

2- أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز)) **(عبد اللطيف، 1996، ص 93) .**

3- وقد استند في ذلك إلى نصوص من كتاب سيبويه منها: (ما ورد في باب ما يحتمل الشعر) والذي يقول سيبويه في أوله: ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً)) **(عبد اللطيف، 1996، ص 90–91) .**

ومنها قول سيبويه: ((وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: رادِد في رادّ، وظننوا في ظنُّوا، ومررتم بجواري قبل...وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطـق الفحشـاءَ مَـنْ كـان مـنْهُمُ إذا جلســوا ســاوِلاً مـــن سُـــؤالِنَا

(البغدادي، 1997، ص 438)

وقال الأعشى : **وَمَا قَصَدَتْ من أَهْلِهَا لسوَائِكَا**

(المبرد، 1997، ص 8)

وقال خطام المجاشعي: **وصالياتٍ ككُمَـا يؤْثَفَين**

(البغدادي، 1997، ص 313)

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ومعنى الكاف معنى مثل)) **(عبد اللطيف، 1996، ص 91)**، وقولهُ: ((ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر علامة اضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام قال أبو النجم العجلي:

قـــد أصـــبحت امُ الخيـــارِ تـــدَّعي علـــيَّ كـــذباً كلّـــهُ لَـــمْ أصْـــنَعِ

(ابن هشام الأنصاري، 1986، ص 281) (البغدادي، 1997، ص 359)

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء وكأنه قال: كله غير مصنوع.

وقال امرؤ القيس:

فأقبلـــتُ زحفـــاً علـــى الـــرُّكْبَتينِ فثـــوبٌ لبســـتُ وثـــوبٌ أجـــر

(البغدادي، 1997، ص 159)

وقال النمر بن تولب، وسمعناه من العرب ينشدونه:

فيَـــومٌ علينـــا ويـــومٌ لنـــا ويـــومٌ نُسَـــاءُ ويـــومٌ نُسَـــرّ

(القيسي، 1984، ص 347)

يريدون نساء فيه ونسر فيه وزعموا أن بعض العرب يقول: شهر ثرى وشهر ترى، وشهر مرعى يريد ترى فيه...)) **(القيسي، 1984، ص 85-86) (عبد اللطيف، 1996، ص 92).**

ثم ذكر الدكتور عبد اللطيف آراء بعض العلماء في تحديد رأي سيبويه في ضرورة الشعر كرأي الصفار الفقيه في شرحه للكتاب ورأي ابن الطيب وابن الحاجب وغيره **(عبد اللطيف، 1996، ص 92)**.والحق أن الباحث في كتاب سيبويه يجد ما يؤيد مذهب الدكتور عبد اللطيف في تحديده لرأي سيبويه في الضرورة الشعرية ذلك أنه قد عبر عن الضرورة بلفظ (اضطر) أو (الاضطرار) وقد وجدنا هذين اللفظين في كتاب سيبويه في أربعين موضعاً في سياق الحديث عما عرف فيما بعد بالضرورة الشعرية.وعند اعتبار العصر الذي عاش فيه سيبويه (ت180هـ) وهو عصر الاستشهاد إذ لم يكن المصطلح النحوي قد وجد طريقه نحو الاستقرار، يمكننا القول أنه استعمل هذه الألفاظ بمعناها اللغوي في ذلك العصر.وقد يجدر بنا ونحن ندرس الضرورة بوصفها مصطلحاً نحوياً أن ننطلق من المعنى اللغوي لها وكيفية انتقال هذا المصطلح إلى علم النحو ومن ثم اختلاف النحاة في استعماله.وبالحديث عن المعنى اللغوي (للضرورة) وهو اسمٌ لمصْدرِ الاضْطِرارِ بمعنى الإلجاء **(ابن منظور م.، د.ت، ص 482)**، فان مذهب ابن مالك في فهمه للضرورة قد يبدو في ظاهره أقرب إلى هذا المعنى.

لكن ابن مالك لم يعر اهتماماً لنسبه الضرورة الشعرية إلى صاحبها بل نظر اليها بالنسبة للشعر بشكل عام، ولعل هذا هو الفرق الوحيد بين فهمه وفهم سيبويه للضرورة؛ فقد لا يجد شاعر مندوحة من مخالفة القياس والوقوع في ضرورة معينة في حين يستطيع غيره أن يحتال في شيء ويزيل تلك الضرورة **(الآلوسي، د.ت، ص 12)** .

((والحق أن ابن مالك كان يضع في اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية والحديث النبوي فإذا ورد فيها شيء، قال النحاة عن نظيره في الشعر أنه ضرورة، لم يعده هو كذلك، بل يرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحياناً ينص على أنها لهجة قبيلة معينة وضرورة عند غيرهم))
(متولي، 2006، ص 133) .وبذلك نجد أن ابن مالك قد استطاع بخبرته الواسعة وبفطنته وذكائه أن يقترب كثيراً من فهم سيبويه للضرورة الشعرية حتى كان النبع منه على ضربة معول.

أما الجمهور فقد اتسعوا في مفهوم الضرورة الشعرية بحيث يصبح شاملاً لكل ما ورد في الشعر ولم يرد في النثر، قال ابن جني :((والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبْنِيَتِهِ وتُحَالُ فيهِ المُثُلُ عن أوْضَاعِ صيغتها لأجله الا ترى قوله:

أبوكَ عطاءُ الأمِّ الناسَ كلَّهم يريد عطية... و أمثاله كثيرة))

وهكذا نجد أن ابن جني وهو أمام رأي الجمهور في مفهوم الضرورة لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر اليها بل يجوز له في الشعر ما لا يجوز له في الكلام وإنْ لم يضطر **(عبد اللطيف، 1996، ص 100)**، لأنه موضع أُلِفَتْ فيه الضرائر.وهذا يعني أن الجمهور ابتعدوا كثيراً عن المعنى اللغوي للضرورة بل إن ابن عصفور قد ألمح في كتابه (ضرائر الشعر) إلى عدم وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للضرورة الشعرية حين قال: ((اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر))
(عبد اللطيف، 1996، ص 13).لم يكتف الحرفوشي في شرحه للفاكهي بمجرد التوضيح، وذكر الآراء والمذاهب، والترجيح، والتحقيق، بل قد نجده يتوجه إلى العبارة ذاتها التي عبر بها الفاكهي فيتناولها بالنقد والتحليل وبيان مواطن القوة والضعف فيها، فتارة يستحسن عبارته ويفضلها على عبارة غيره وتارة يتعقب الشارح في عبارته مبيناً الخلل فيها.

ولعل في هذا التباين في موقف الحرفوشي من عبارات الفاكهي دليلاً على سلوك الرجل سبيل الإنصاف في شرحه، حيث لم يكن دائم التسليم لعبارته كما لم يكن دائم التحامل عليه في نقده فيها متعسفاً. وقد اقتضت طبيعة البحث أن نعرض لاستحسان عبارته وتفضيلها في هذه الفصلة، في حين سنتناول النقد السلبي لعبارته في الفصل الثاني من هذه الدراسة، إن شاء الله تعالى. وقد حازت خمس عبارات للفاكهي -من شرحه للقطر- على التأييد والاستحسان من قبل شارح الشارح (الحرفوشي) **(السنجاري، 2005، ص 100، 291، 503، 519، 569)**، منها قوله: ((أن يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها)) **(السنجاري، 2005، ص 519)** وهذه العبارة وردت في سياق الكلام عن اتصال الضمير وانفصاله، إذ إن النحاة قد تقرر لديهم: أن لا فصل للضمير في الاختيار مع إمكان

الاتصال؛ لأن المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل، فلا يعدل عن قمت وأكرمتك إلى قام أنا، و لا أكرمت إياك، وحملوا قول زياد بن حمل التميمي:

ومـــا أَصَـــاحِبُ مِـــنْ قَـــوْمٍ فَـــأَذْكُرُهُمْ إِلّا يَزِيْـــدُهُمُ حُبَّـــاً إِلـــيَّ هُـــمُ

(يعقوب، 1996، ص 199)

على الضرورة الشعرية، و استثنوا من ذلك صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال **(السنجاري، 2005، ص 514-515)**:

الأولى: ((أن يكون عاملُ الضمير عاملاً في ضمير آخر، أعرف منه، مقدم عليه، غير مرفوع، وذلك في نحو الهاء من قولك لشخص في عبد: سَلنيهُ)) **(السنجاري، 2005، ص515).**

أما الثانية: فهي ما عبر عنها الفاكهي بقوله: ((أن يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها)) **(السنجاري، 2005، ص 519).**

وهي العبارة التي أبدى بها الحرفوشي استحسانه وتفضيله لها قائلاً: ((وهذا التعبير هو الراجح فإن اختيار الانفصال لا يختص بكان كما عليه شراح الألفية وبه صرح ابن الحاجب حيث قال: والمختار في خبر باب كان الانفصال)) **(السنجاري، 2005، ص 519)** ويتابع الحرفوشي التحقيق في هذه المسألة فيقول: ((وجزم أبو حيان في شرح التسهيل نقلاً عن البديع والغرة أن ذلك مختصٌ بكان، وأن الفصل متعين في أخواتها من غير جواز الوصل، وأن قولهم لسني وليسك شاذ)) **(السنجاري، 2005، ص 519-520) .**

وبذلك يظهر أن الاختلاف هنا أعمق من مجرد خلاف شكلي في التعبير عن معنى واحد بل هو اختلاف في الأصل في الرأي حول الحكم، هل هو شامل لجميع باب كان أو مقتصر على كان لوحدها ؟.وعلى ما يبدو فإن التعبير بـ (كان أو إحدى أخواتها) كما عبر الفاكهي والتعبير بـ(باب كان) المرادف للتعبير الأول، هما التعبيران المتداولان في هذه المسألة في الغالبية العظمى من كتب النحو، وآية ذلك ما ذكره أبو حيان (~) في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) من أن: ((ظاهر إطلاقهم أن ذلك جاء في أخواتها فتقول: الصديق أصبحت إياه أو أصبحته))

(السنجاري، 2005، ص 480) .وعبر عنها الشيخ ابن القيم الجوزية (~) في إرشاد السالك بـ (نواسخ الابتداء) **(السنجاري، 2005، ص 120)**، ولايخفى ما في هذا التعبير؛ لأنه إن صدق على باب ظن وكان فلا يصدق على باب إن، إذ لم يقل أحد من النحاة بدخوله في هذه الصورة التي يجوز فيها الانفصال مع إمكان الاتصال، وقد استدلوا على هذه الصورة بعدد من الشواهد النثرية والشعرية فمن النثر قول النبي (ﷺ) لعائشة (<): {**إياك أن تَكُونيها يَا حُمَيْرَاءُ** } **(الحاكم النيسابوري، 1990، ص 129)**، وقوله لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في ابن صياد {**إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**} **(البخاري، 1422، ص 93)**، ومنه قول بعض العرب وقد بلغه أن إنساناً يتهدده ((عليه رجلاً ليسني)) **(سيبويه، 1988، ص250) (المبرد، 1997، ص 280)**، ومنه ماحكاه سيبويه من قولهم: كان إياه، وقولهم أتوني ليس إياك ولا يكون إياك ثم قال: ((وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني)) **(سيبويه، 1988، ص 258-259).**

ومن الشعر قول عمر بن أبي ربيعة:

لَيْـــتَ هَـــذَا اللَيْـــلَ شَـــهْرُ ... لا نَـــــرَى فِيْـــــهِ عَرِيْبَـــــاً

ليـــــسَ إيَّـــــايَ وإيَّـــــا ... كِ ولا نخْشَـــــــــى رَقِيْبَـــــاً

(البغدادي، 1997، ص 322)، وقول خليفة بن بزاز:

تَنْفَـــــكَّ تَسْـــــمَعُ مَاحَيِـــــ ... ـــــيْتَ بِهَالِـــكٍ حَتَّـــى تَكُوْنَـــهْ

(البغدادي، 1997، ص 242)، وقول ذي الرمة:

كَـأَنْ لَـمْ يَكُنْهَـا الْحَـيُّ إذا أنْـتَ مَـرَّةً ... بِهَـا مَيِّـتُ الأهْـوَاءِ مُجْتَمِـعُ الشَـمْلِ

(البغدادي، 1997، ص 140)، وقول أبي الأسود :

فـــإن لا يكُنْهَـــا أوْ تَكُنْـــهُ فَإنّـــهُ ... أخُوْهَـــا غَذَتْـــهُ أمُّـــهُ بِلِبَانِهَـــا

(ابن قتيبة ع.، 1963، ص 407)، وقول الشاعر :

فَلَمَّـــا رَأى بَرْقَـــا أتَـــى دُوْنَ لَمْعِـــهِ ... مَنَـــازِلَ مِـــنْ رَهْمَـــاءَ كَانَـــتْ تَكُوْنُهَـــا

(الأندلسي، 1998، ص 246)، وقول رؤبة

عَـــدَدْتُ قَـــوْمِيْ كَعَدِيْـــدِ الطـــيْسِ ... إذْ ذَهَـــبَ الْقَـــوْمُ الْكِـــرَامُ لَيْسِـــي

(البغدادي، 1997، ص 324).

وذهب سيبويه والجمهور إلى رجحان الفصل على الوصل في هذه الصورة **(سيبويه، 1988، ص 358)**، واستدلوا على ذلك بقلة الاتصال في كلام العرب **(سيبويه، 1988، ص 358)**، وأن سيبويه لم يسمع الاتصال عن العرب بل بلغه ذلك عنهم **(الأندلسي، 1998، ص 243)**، وقال أبو سعيد السيرافي (ت368هـ): ((وإنما كان الاختيار في ذلك الضمير المنفصل لعلل ثلاث، منها: أنَّ كان وأخواتها أفعال دخلت على مبتدأ و خبر، فأما الاسم المخبر عنه فإن ضميره يتصل، لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، والاسمية له لازمة، ويصير مع الفعل كشيء واحد وتغير بنيته له وأما الخبر فقد يكون فعلاً وجملة، وظرفاً غير متمكن، فلما كانت هذه الأشياء يجوز إضمارها ولا تكون إلا منفصلة من الفعل اختير في الخبر الذي يمكن إضماره – إذا أضمر- أن يكون على منهاج ما لا يضمر من الأخبار في الخروج عن الفعل.

ومنها أنَّ الاسم والخبر كل واحد منهما منفصل من الاخر غير مختلط به، فإذا وصلنا ضمير الخبر جاز مع ضمير الخبر أن تضمر الاسم لأنه هو الأصل في الإضمار، فإذا اجتمع الضميران في الفعل كقولك: (كنتك)، و(إن زيداً كأنه) لم ينفصل الخبر من الاسم واختلط به.

ومنها: أنا لو وصلنا الخبر بضمير الاسم فقلنا: (كنتك)، و(كانك زيد) و(كانني عمرو) والفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء واحد، لأنهما اسم وخبر فإما أن يكون هو الاخر أو مشبهاً به مجعولاً بمنزلته، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، لا يجوز (ضربتني) ولا (ضرر ثُني) و تقول: إياي ضررتُ وما ضررت إلا إياي)) **(السيرافي، 2008، ص 118-119).**

وقال الرضي (ت686هـ): ((إنما كان المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة؛ لأن الكائن في قولك: كان زيدٌ قائماً: قيام زيد كما يجئ في الأفعال الناقصة.....)) **(الاستراباذي، 2007، ص 42-43).**

وذهب الرماني وابن الطراوة إلى رجحان الاتصال **(الأندلسي، 1998، ص 239)**، وانتصر لهما ابن مالك في شرح التسهيل واستدل على ذلك بدليلين ((أحدهما: أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ماهو كجزء منه، فأشبه مفعولاً لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول، فإن لم يساوه في الاتصال فلا أقل من أن يكون اتصاله راجحاً.

الثاني: أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال...)) **(الأندلسي، 1998، ص 150-151).**

وبعد هذه الرحلة في عبارات النحاة وآرائهم وشواهدهم وأدلتهم حول نقطة البحث يظهر لي أن ما جزم به أبو حيان نقلاً عن البديع والغرة من اختصاص كان دون أخواتها في حكم جواز اتصال منصوبها وانفصاله -حال كونه ضميراً- هو الأقرب للصواب إلا أنه يرد عليه ما سمع من الاتصال والانفصال في ليس **(الأندلسي، 1998، ص 26)**، وإذا كان الأمر مرهونًا بالسماع؛ فالوجه أن يقال: إنه مقتصر على كان وليس دون بقية أخوات كان، وقد يتضح هذا بإنعام النظر في نص سيبويه عندما قال ((لا تقول كانني وليسني)) **(سيبويه، 1988، ص 358)**، ثم قال بعد ذلك ((وبلغني عن العرب الموثوق بعربيتهم أنهم يقولون ليسني وكذلك كانني)) **(سيبويه، 1988، ص 359)**، فلم يبدأ بكان مع أنها أم الباب بل بدأ بليس ثم استدرك بقوله ((وكذلك كانني)) ولو بلغه غير ذلك لنبه عليه، ثم إن القرائن من الشواهد التي ذكرنا بعضاً منها في سياق هذا البحث اقتصر جميعها على هذين الفعلين ولم نجد شاهداً واحداً من الأفعال الأخرى من أخوات كان، هذا والله أعلم بالصواب.

المبحث الثاني الموافقة بين الحرفوشي والفاكهي في التوجيه النحوي

التوجيه لغة: مصدر من الفعل (وَجَّه) ((يقال: وجهت الريح الحصى توجيهاً، إذا ساقته... ويقال: خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهاً إذا وَطِئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه)) **(ابن منظور م.، د.ت، ص 555).**

أما اصطلاحاً: فهو بيان الوجهة النحوية للكلام من حيث الإعراب والبناء وما إلى ذلك، مما له صلة ببيان إنسجامه مع القواعد النحوية التي تقررت لديهم. ولقد اهتم الباحثون بدراسة التوجيه النحوي منذ عهد مبكر ويظهر ذلك من توجيههم النحوي للقراءات القرآنية والشعر العربي وكلام العرب في مباحث تناثرت في كتب النحو والتفسير والمعاجم وربما ألفوا كتباً خاصة لذلك مثل كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه.

أما المحدثون فقد أوْلوا هذا النوع من الدرس النحوي عنايتهم واهتمامهم، فدرسوه من نواحٍ متعددة: مثل دراستهم لقواعد التوجيه النحوي ودراسة التوجيه النحوي للقراءات القرآنية.

وقد جمعنا في هذه الفصلة مسائل التوجيه النحوي التي انعقد فيها الاتفاق بين الفاكهي والحرفوشي والتي بلغت ست مسائل **(السنجاري، 2005، ص 129، 894، 977، 1011، 1192، 1247)**، منها ما وقع في باب الفاعل من إعراب جملة نعم وبئس، حيث ذهب الفاكهي في ذلك مذهب سيبويه فأعرب المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها أو تأخر ثم قال ((والرابط بينهما العموم فيما إذا كان الفاعل ظاهراً وكذا إذا كان مضمراً)) **(السنجاري، 2005، ص 977).** وقد صحح الحرفوشي هذا الإعراب قائلاً: ((ما ذكره من الإعراب هو الصحيح وبه جزم سيبويه، قال ابن الباذش: لا يجيز سيبويه كون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأً)) **(السنجاري، 2005، ص 977) .**

ثم ذكر في إعراب هذه الجملة ثلاثة مذاهب سوى مذهب سيبويه: أشار إلى الأول بقوله: ((وذهب جماعة منهم السيرافي وأبو علي إلى أنه [أي المخصوص] خبر مبتدأ واجبُ الإضمار)) **(السنجاري، 2005، ص 978) .**

و إلى الثاني بقوله: ((وذهب قومٌ منهم ابن عصفور إلى أنه مبتدأ حذف خبره))
(السنجاري، 2005، ص 978) .

وأشار إلى المذهب الثالث بقوله ((وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل)) **(السنجاري، 2005، ص 978) .**

وقد أورد في سياق هذه المذاهب ترجيح ابن مالك لمذهب سيبويه ورده للمذهبين الأول والثاني **(السنجاري، 2005، ص 978)**، كما ذكر ما ورد على مذهب ابن كيسان من أن المخصوص لازم وليس كذلك البدل وأنه لا يصلح لمباشرة (نعم)، ونقل إجابة القائل بهذا المذهب ((بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العامل (إنك أنت) وعلى هذا هو بدل اشتمال، لأنه خاص والرجل عام)) **(السنجاري، 2005، ص978).** ثم أكد الحرفوشي ما ذكره الفاكهي من أن الرابط في الجملة هو العموم إذا كان الفاعل ظاهراً وكذا إذا كان الفاعل مضمراً واستحسن أمر الفاكهي بالتأمل في ذلك متعجباً من رقة نظره **(السنجاري، 2005، ص 978) .** هذا ولم يتعرض الحرفوشي إلى رأي الكوفيين في إعراب هذه الجملة، ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الخِلافَ في الإعراب يرجع في

جزء منه إلى الاختلاف في نعم و بئس أفعلانِ هما أم اسمان حيث ذهب الكوفيونَ إلى أنهما اسمان مبتدآن أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان ووافقهم الكسائي من الكوفيين واحتج الكوفيون على اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم وقد بشر ببنت (والله ما هي بنعم الولد) وما حكي عن بعض فصحائهم أنهم قالوا: (نعم السير على بئس العَير) وكذلك احتجوا بدخول حرف النداء على نعم في قولهم: (يا نعم المولى ويا نعم النصير) واحتج البصريون على أنهما فعلان باتصال الضمير المرفوع بهما في قول العرب: (نعما رجلين) و(نعموا رجالاً)، ومع ذلك فهما يرفعان الظاهر في نحو (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ) والمضمر في نحو (نِعمَ رجُلاً زيدٌ) وباتصالهما بتاء التأنيث الساكنة في نحو قولهم: (نِعمتْ المَرأةُ) **(الانباري،د.ت، ص 97–104؛ سيبويه، 1988)**، ومهما يكن من أمرِ الخلاف حول هذه المسألة فإن الذي يعنينا في ذلك هو كيفية إعراب كل فريق لجملة نعم وبئس استناداً إلى ما ذهبوا إليه من الاسمية أو الفعلية. فقد أعرب الكوفيونَ نحو قولنا: (نِعمَ الرَجل زَيدٌ) الإعراب الآتي، (نعم) مبتدأ وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع (الرجل) بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع، (زيدٌ) خبر المبتدأ مرفوع **(السنجاري، 2005، ص 36)**، ((وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون (الولد) في قوله: (ما هي بنعم الولد) وكذا (العير) في قول الآخر: (على بِئسَ العَير) مخفوضين، على أن يكون (الولد) بدلاً أو عطف بيان من (نِعمَ) المخفوض محلاً بالباء، و(العَير) بدلاً أو عطف بيان من (بِئسَ) المخفوض محلاً بعلى، لكن الروايةَ وردت في الكلمتين بالرفع)) **(السنجاري، 2005، ص 36)**، أما البصريون فقد اختلفت آراؤهم في الإعراب على نحو ما نقلناه آنفًا عن الحرفوشي والذي بدوره وافق الفاكهي في اختياره لرأي سيبويه بهذا الشأن وهذا الرأيُ هو المشهور عن سيبويه **(الأزهري، 2000، ص 83)** **(الصبان، د.ت، ص 52)**، وزعم ابن مالك في شرح التسهيل أنه يجيز كون المخصوص خبراً لمبتدأ واجب الإضمار **(الأندلسي، 1998،ص 348)**، ولعل هذا الزعم هو ما دفع الحرفوشي إلى استحضار قول ابن الباذش المار **(الأندلسي، 1998، ص 29)**، وإذ نرجع إلى كتاب سيبويه فسنجده يقول: ((وأما قولهم: نِعمَ الرجلُ عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله، وإذا قال عبد الله نعمَ الرجل، فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه كأنه قال: نعم الرجل فقيل له من هو ؟ فقال: عبد الله، وإذا قال عبد الله فكأنه قيل له: ما شأنه ؟ فقال: نعم الرجل)) **(الأندلسي، 1998، ص 76–77)**، ولم أجد في كتاب سيبويه ما يوضح إعرابه لهذه الجملة أكثر من هذا الكلام، والحق أنه قد حلل فيه صورتين لهذه الجملة، الأولى: تقدم فيها الفعل والفاعل على المخصوص والثانية: تقدم فيها المخصوص على الفعل والفاعل وقال عن الجملة الأولى: ((كأنهُ قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله))، وبربط هذا التحليل بما جاء في شرح السيرافي للكتاب من قوله: ((كأنك لما قلت: نعمَ الرجل فأبهمته ولم يعرف به شيء بعينه قيل لك من هو فقلت: زيد، على تقدير هو زيدٌ)) **(السيرافي، 2008، ص 10)**، قد يتبين لنا أن ابن مالك كان دقيقاً في فهمه لرأي سيبويه في هذه المسألة خصوصاً وأننا لم نجد قرينة في كتاب سيبويه تستبعد هذا الإعراب الذي أشار إليه في تحليله السابق.

ثم إن أبا سعيد السيرافي لم يرد الإعراب الأول المشهور عن سيبويه في شرحه للكتاب كما قد يتوهم من ظاهر عبارة الحرفوشي في قوله: ((وذهب جماعة منهم السيرافي وأبو علي))

بل أجاز وجهين في رفع المخصوص وهما أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبراً أو أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الإضمار **(السيرافي، 2008، ص 10)**، وكذلك فعل أبو علي في رسالة الإيضاح **(الجرجاني، 2009، ص 317)**، وهذان الوجهان هما المفهومان من كلام سيبويه كما أسلفنا. وأورد الصبان على الأول أن فيه ((تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الأول تقديري)) **(الصبان، د.ت، ص 52)**. ومن المعلوم أنه إذا كان الخبر جملة فلابد من ضمير عائد على المبتدأ اصطلح النحاة على تسميته بالرابط والملاحظ خلو جملة نِعمَ وبئس من هذا الرابط على القول بأنه المخصوص مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره وقد أشار سيبويه إلى كون الاسم المعرف بأل أو نحوه الواقع بعد نعمَ أو بئسَ يقوم مقام الرابط الذي ينعقد به خبر الابتداء **(سيبويه، 1988، ص 177)** **(السيرافي، 2008،ص 10).**

وبين ذلك الشيخ أبو علي في قوله: ((فأما الراجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان عبد الله داخلاً تحته فصار بمنزلة الذكر الذي يعود إليه ولذلك شبهه سيبويه بقولهم: زيدٌ ذهب أخوه...)) **(الجرجاني، 2009، ص 317)** ، ونظره الشيخ عبد القاهر الجرجاني بقوله تعالى: (إنهُ مَنْ يَتق ويَصبِرْ فإنَّ اللهَ لا يضيعُ أجرَ المُحسِنين) **(سورة يوسف، الآية 90)**، موضحاً بقوله: ((وذلك أن مثل ذا يقتضي الذكر من الجواب، ألا ترى أنك تقول: (من يأتني فهو مكرم فالظاهر: (من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجره) غير أن قوله: (المحسنين) لما كان الألف واللام فيه للجنس دخل تحته (من يتق ويصبر) وغيره وكان ذلك بمنزلة عود الذكر لفظاً نحو أن تقول: (فإن الله لا يضيعُ أجرهُ) ونحو ذا كثيرٌ في التنزيل فاعرفه)) **(الجرجاني، 2009، ص 320)**.

وذهب الشيخ الرضي إلى أن اللام في نحو (نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ) ليست للاستغراق الجنسي لأن علامة المعرف باللام الجنسية صحة إضافة (كل) إليه وأنها ليست للإشارة إلى ما في الذهن ثم قال: ((إنهما بعد ذلك (أي نِعمَ وبِئسَ)... صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كالصفة المتقدمةِ على موصوفها، كما في قوله:

والمــؤمنِ العائــذاتِ الطيــرَ يَمْسَــحُهَا رُكبــانُ مَكّــةَ بــين الغِيــلِ فالســند

(الذبياني، 2005، ص 36)

وجرد قطيفة فصار معنى (نعمَ الرجل) رجل في غاية الجودة فكأنه كان أصل (نعمَ الرجل) رجل نعم أي جيد، فصارا معاً جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة)) **(الاستراباذي، 2007، ص 242)**، وبذلك فهي عنده لا تحتاج إلى رابط. وقد عزز الرضي رأيه بما حكي من دخول حرف الجر على نعمَ وبِئسَ في نحو قولهم (والله ما هي بنعمَ الولد) ورد تأويل البصريين لذلك بأنه على الحكاية وحذف القول لأنه مطرد كثير بخلاف (بنام صاحبه) **(الاستراباذي، 2007، ص 245-246).**

أما الوجه الثاني وهو كون المخصوص خبراً لمبتدأ واجب الإضمار فقد رده ابن مالك فيشرح التسهيل بقوله: ((فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان إذا قيل: نعم الرجلُ كان زيد، لأن خبر المبتدأ

بعد دخول كان يلزمه النصب ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع فعلم أنه قبل دخول كان لم يكن خبراً وإنما كان مبتدأ)) **(الأندلسي، 1998، ص 349).**

وبالانتقال إلى المذهب الثالث في الإعراب الذي نسبه الحرفوشي إلى قومٍ منهم ابن عصفور وهو كون المخصوص مبتدأ حذف خبره فقد رده ابن مالك بأن ((هذا الحذف ملزم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده)) **(الأندلسي، 1998، ص 349)**، والحق أن ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي قد فرق بين كون المخصوص متقدماً على نِعمَ وبِئسَ وكونه متأخراً عنهما فإن تقدم إعرابه مبتدأ والجملة بعده خبراً على ما اشتهر من مذهب سيبويه وإن تأخر المخصوص فإنه أجاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون خبر ابتداء مضمر، والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وهو الإعراب الذي رده ابن مالك كما أسلفنا، والثالث: أن يكون مبتدأ ونعم الرجل جملة في موضع الخبر تقدمت على المبتدأ **(الاشبيلي، 1980، ص 603–606).**

أما مذهب ابن كيسان وهو كون المخصوص بدلاً من الفاعل فقد اعترض عليه بأنه لا يصلح لمباشرة نِعمَ وبأنه لازم وليس البدل بلازم وأجيب على الأول بأنه يجوز أن يقع بدلاً مالا يجوز أن يلي العامل بدليل (إنك أنت) وعلى هذا هو بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام، وعلى الثاني بأنه لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً وكونه تابعاً لا يقدم في اللزوم كتابع مجرور رُبَّ **(السيوطي، 1998، ص 36) (الصبان،د.ت، ص 53).**وبعد هذا العرض عن الخِلافِ وتشعب الآراء حول هذين الفعلين (نعمَ و بِئسَ) يمكننا القول أنهما فعلان شاذّان يصعب قياسهما على بقية الأفعال بدليل أننا لم نجد رأياً للنحاة فيهما سلم من الإيراد أو الاعتراض.وبذلك فلا بأس أن ننهج في إعراب هذه الجملة منهجاً تيسيرياً على أن نحاول قدر الإمكان أن لا نخرج عن القواعد النحوية الكلية للغة العربية وقد سار على هذا المنهج بعض المحدثين فاختاروا من آراء القدماء ما وجدوه أقرب مأخذاً وأيسر فهماً على الطلاب، واجتهد البعض الآخر بآرائهم في هذين الفعلين الشاذين عن سنن العربية، قال الدكتور مهدي المخزومي عن (نعم وبئس): ((وهما فعلان شاذان جامدان متخلفان عن سائر الأفعال فليس في أمثلة الأفعال، وأبنيتها مثال على (فِعْلَ)....)) **(المخزومي، 1986، ص 136)** ورأى أن إعراب المخصوص بيان يتفق مع ما للمخصوص بالمدح أو الذم من وظيفة لغوية وهي كونه مفسراً لما قبله ومبيناً له **(المخزومي، 1986، ص 137).** أما الدكتور تمام حسان فقد أدرج هذين الفعلين ضمن قسم خاص من أقسام الكلمة سماه الخالفة وعد المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه في التعبير خبر وهو يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر دائماً أعم من المخصوص ويكون ((المخصوص من جنسها ولذلك تقف دائماً منه موقف التفسير وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع وقد تتجرد منها فتنصب وبين الخالفة وهذه الضميمة رتبة محفوظة فلا تتقدم الضميمة على الخالفة)) **(حسان، 1994، ص 116)**، وذهب الدكتور فاضل مصطفى الساقي مذهب الدكتور تمام حسان ذاته، في رسالته للماجستير التي أشرف عليها الدكتور تمام حسان نفسه **(الساقي، 1977، ص 256)**، ونهج الدكتور ابراهيم السامرائي منهجاً وصفياً في إعراب جملة نِعمَ وبِئسَ إذ قال: ((نستطيع أن نقول في (نِعمَ الوَلَدُ مُحمدٌ) نعم: من ألفاظ المدح مبني على الفتح و الولد: اسم مرفوع في حيز المدح ومحمد بدل من الولد)) **(السامرائي، 1968، ص 62)** وقد رجح بعض

الباحثين المعاصرين المذهب المشهور عن سيبويه في إعراب جملة نِعمَ وبِئسَ لبعده في نظرهم عن التعليل والتأويل ولموافقته الأحكام النحوية ووضوح المعنى ولأن حذف المفرد أقرب من حذف الجملة **(العاني، 2003، ص 80)** **(الفتلي، 2003، ص 59)**، والذي نميل إليه ما ذهب إليه ابن كيسان من أن المخصوص بدل من الفاعل بدليل أن تعريف البدل ينطبق عليه فلا مرية أن المخصوص بالمدح مقصود بحكم المدح والمخصوص بالذم مقصود بحكم الذم، واللهُ أعلم بالصواب.

المبحث الثالث موافقة الحرفوشي للفاكهي في مخالفته لابن هشام:

إن الناظر في شرح الفاكهي لقطر الندى يجد أنه كان – في معظم الأحيان – حريصاً على متابعة المصنف لابن هشام وترجيح مذهبه، وتسويغ آرائه، وقد تنبه إلى ذلك الحرفوشي فوصفه بأنه تابع في الغالب للمصنف ابن هشام وابن مالك **(السنجاري، 2005، ص 268)** وربما دفعته هذه التبعية إلى ذكر رأيين أو أكثر لابن هشام في مسألة واحدة مع عزو كل رأي إلى المُصَنَّفْ الذي ذكر فيه دون الترجيح بينهما أو انتقاد المصنف في واحد منهما **(السامرائي، 1968، ص 97–101)**.

إلا أن الفاكهي على الرغم من ذلك كانت له بعض المُخالفات لابن هشام وتكتسب هذه المخالفات أهمية خاصة كونها تجلي لنا شخصية الفاكهي النحوية في مجيب الندا إذ إن اختيار الرجل قطعة من عقله كما يقال، وقد وقف الحرفوشي إلى جانب الفاكهي في هذه الاعتراضات في موضعين من شرحه على المجيب **(السنجاري، 2005، ص 862)**، أحدهما: اعتراض الفاكهي على ابن هشام في حكمه على قولهم: (لا غير) بأنه لحن، وقد ورد هذا الاعتراض من قبل الفاكهي على ابن هشام في سياق الكلام عن الاسم المبني على الضم حيث ذكر أن حكم: (قبل وبعد وفوق وتحت ويمين وشمال ووراء وأمام وخَلفَ وقُدَّام وحسب وأول ودون) إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، البناءُ على الضم، كما بين أن هذه الظروف تشترك في أحكام أخرى، لا يعنينا الخوض فيها، بل إن الذي يعنينا هو موضع الاعتراض الذي نبه إليه الفاكهي بقوله: ((أُلْحِقَ بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة "غير" الواقعة بعد لا أوليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غيرُ بالضم أي: ليس المقبوض غيرها فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيف إليه غير ونوي معناه، فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الإبهام، وتقييد المصنف في الأوضح **(الأنصاري، 1986، ص 211)**، غير بالواقعة بعد ليس يقتضي أن الواقعة بعد (لا) لا يثبت لها هذا الحكم.

كما صرح به في شرح الشذور **(الأنصاري، 1986، ص 106)**، وقال في المغني: ((وقولهم لا غير لحن)) **(الأنصاري، 1986،ص 453)**، والظاهر أنه فرق بين المنفية بـ(ليس) أو بـ(لا)؛ إذ الحكم ثابت لها على كلا التقديرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل **(الزمخشري، 1993، ص 210)**، وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون **(الاستراباذي، 2007، ص 252-256)**، وقد سمع وقوع غير بعد (لا)، انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل **(الاستراباذي، 2007، ص 75)**، قوله:

جَوَابًــا بِــهِ تَنْجُــو اعْتَمِــدْ فَــوَ رَبِّنَــا لَعَــنْ عَمَــلٍ أسْــلَفتَ لا غيــرُ تُسْــأَلُ

(يعقوب، 1996، ص 163)

فيعمل به من غير توقف، فما وقع في المغني وشرح الشذور لا يغتر به)) **(السنجاري، 2005، ص 135–138)**، وقد وافقه الحرفوشي في هذه المسألة وأقره على تحقيقه فيها فعقب على الشاهد الذي أنشده ابن مالك بقوله: ((والظن بإمامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه انه لا يستشهد إلا بشاهد عربي فيكون دليلاً على عدم صحة ما حكم المصنف بكونه لحناً)) **(السنجاري، 2005، ص 138)**، وتعجب من كون ابن هشام يستعمل هذا التركيب كثيراً ومع ذلك يحكم بأنه لحن. ثم نص على أن ما ذهب إليه ابن هشام ليس بصواب، وأمر باتباع ما وقع من التحقيق في كتاب المجيب **(السنجاري، 2005، ص 138)**. وإذ نبحث عن هذه المسألة في كتب النحو نجد أن سيبويه هو أول من أشار إليها في كتابه في بابٍ ترْجمتُهُ (هذا باب يحذف فيه المستثنى استخفافاً) جاء فيه ((وذلك قولك (ليس غير) و (ليس إلا) كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني)) **(السنجاري، 2005،ص344)**، فلم يذكر لا غير في هذا الباب إلى جانب (ليس غير) و (ليس إلا)على أن هذا النص لا يدل دلالة قاطعة على الحكم بكون (لا غير) لحناً كما ذهب إلى ذلك ابن هشام، إذ يحتمل أن سيبويه أراد التمثيل على حذف المستثنى فمثل بقولهم: (ليس غير) و(ليس إلا) والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ولعل ما يؤيد ذلك، أن المبرد ختم كتابه المقتضب بباب ترجمته: (هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزئ بعلم المخاطب) جاء فيه: ((وذلك قولك عندي درهم ليس غير، اردت ليس غير ذلك فحذفتَ وضممتَ كما ضممتَ قبل وبعد، لأنه غاية)) **(السنجاري، 2005، ص 429)**، فلم يقرن (ليس غير) بـ(لا غير) بل لم يأت بـ(ليس إلا) كما فعل سيبويه، ومع ذلك فقد روي عن المبرد أنه سوغ قولهم (لا غير) وقرنه بـ(ليس غير)، نقل الشيخ خالد الأزهري أنه ((كان يقول أن(لا غيرُ) بالبناء على الضم كقبل وبعد)) **(الأزهري، 2000، ص718)**، كما ذكر ذلك الحرفوشي في سياق شرحه لهذه المسألة. ثم بدت ملامح الخلاف أكثر على يد أبي سعيد السيرافي (~) الذي أشار إلى عدم فصاحة هذا التركيب (لا غير) حين قال في سياق شرحه لما ذكره سيبويه في الباب الذي أشرنا إليه قبل قليل -: ((الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس، ولو كان مكان ليس، غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، لا تقول بدل (ليس إلا) لم يكن إلا، لم يكن غير)) **(السيرافي، 2008، ص 92)**، وهذا النص هو الذي وجدناه في شرح السيرافي للكتاب وزاد بعضهم عليه ((ولا يتجاوز بذلك مورد السماع)) **(الفيروزآبادي، 2005، ص 70)**، وبذلك يكون الأمر لديه مرهوناً بالسماع. أما نص الزمخشري الذي أشار إليه الفاكهي فهو قوله في فصل تحت عنوان: (الظروف) ((منها الغايات وهي قبل وبعد وفوق وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون ومن عل. ومن الغايات: وابدأ بهذا أول، وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو حسب ولا غير وليس غير)) **(الزمخشري، 1993، ص 210)**.

وهكذا نجد الزمخشري يمثل بهذا التركيب دون أي إشارة إلى خلاف على صحته، وتابعه في ذلك شارحه ابن الحاجب حين قال في الإيضاح: ((وقوله: وحسب ولا غير، وإن لم يكونا ظرفين فقد أجريا مجراه لتضمنهما المعنى الذي بني الظرف من أجله ولو كان حسب معرباً لوجب تنوينه، وكذلك (غير) في قولك: (لا غير) فدل ذلك على أنه مبني...)) **(ابن الحاجب، 1982، ص 508)**، كما ورد هذا التركيب: (لا غير) في كتابه الكافية أيضاً دون إشارة إلى خلاف حوله، قال ابن الحاجب: ((الظروف، منها ما قطع عن الإضافة كـ(قبل) و(بعد) وأجري مجراه (لا غير) و (ليس بعد) و (حسب)...)) **(الاستراباذي، 2007، ص 252)**.

وتابع ابنَ الحاجب شارحُه الرضي كما أشار إلى ذلك الحرفوشي، قال الرضي: ((قوله: (وأجري مجراه: لا غير، وليس غير، وحسب) شبَّه غير بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة، ولإبهام (غير) لا تتعرف بالإضافة وهي أشد إبهاماً من (مثل) فلذا لم يبن (مثل) على الضم. ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع (لا) التبرئة، و (ليس) نحو: (افعل هذا لا غير) و (جاءني زيد ليس غير) لكثرة استعمال (غير) بعد (لا) و(ليس)...)) **(الاستراباذي، 2007، ص 255-256)**، وهكذا نجد الرضي وهو المعروف بشخصيته المستقلة وبنفسه الطويل في تحقيق المسائل يمر على هذا التركيب مرور الكرام دون اعتراض أو إشارة إلى خلاف أو نحوه. وكذلك فعل الجامي (ت898هـ) عند شرحه لعبارة ابن الحاجب المارة **(الجامي، 1983، ص 136)**، ولعل ابن هشام كان أول من أدخل هذا التركيب في سماط الخلاف النحوي حين حكم عليه باللحن كما أسفلنا، إذ لم يصرح أحد من قبله بذلك على أن السيرافي كان قد حصر الحكم على إلا وغير الواقعتين بعد ليس دون غيرها من ألفاظ الجحد إلا ما ورد به السماع. لكنه مع ذلك لم يصرح بأن ((قولهم: لا غير لحن)) كما فعل ابن هشام.

ولعل أول من تعقب ابن هشام فيما ذهب إليه كان الإمام بدر الدين الزركشي (ت794هـ) حين رد قول ابن هشام المار **(الجامي، 1983، ص 36)**، في كتابه المغني بالقول: ((وليس كما قال فإنه مسموح في قول الشاعر:

جوابـــاً بـــه تنجـــو اعتمـــد فوربنـــا لعـــن عمـــلٍ أســـلفت لا غَيْـــرُ تسْـــألُ

وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكأن الشيخ تابع السيرافي فإنه قال: الحذف إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى وقد سمع كما ذكرنا)) **(الزركشي، 2000: ص51)**، وممن رد مذهب ابن هشام بنحو هذا الرد الفيروزأبادي **(الفيروزآبادي، 2005، ص 453)**، ت 816 هـ) وقد نقل عنه الحرفوشي قول السيرافي المار، وكذلك الدماميني (ت 828 هـ) الذي أشار إلى حكاية ابن الحاجب والرضي والزمخشري لهذا التركيب، كما نقل النص المنسوب إلى المبرد فيه، وتعجب من تلحين ابن هشام لقائليه مع أنه يستعمله كثيراً في كلامه، إلا أنه وصف البيت الذي أنشده ابن مالك بأنه غريب **(الدماميني، 2007، ص 70)**.

ورد الشيخ خالد الأزهري **(الأزهري، 2000، ص 718)**، (ت905 هـ) والشيخ الفاكهي بنحو الرد الذي رد به الزركشي والدماميني، أما السيوطي (ت911هـ) (~) فقد زاد بأن السيرافي وابن السراج (ت316هـ) وأبا حيان قد صرحوا بأن (لا) كـ(ليس) في ذلك **(السيوطي، 1998، ص 145)**، ولم أجد من تابع بن هشام في رأيه هذا من المتقدمين، أما المحدثون فقد تباينت آراؤهم فانتصر الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع (ت1996م) لقول ابن هشام مستدلاً بما يأتي :

1 – أن ورود تركيب (لا غير) في سياق كلام المبرد لا يُثبت ورودها في كلام العرب، وإن كان مسك ختام المجتهدين من نحاة البصرة؛ لأنه لم يأت بشاهد عليها فلا يعدو أن يكون ورودها في كلامه كورودها في كلام ابن هشام القائل بمنع استعمالها وحتى لو كان قد استشهد عليها من كلام العرب فإنه كان يغير في الشواهد وفق إرادته فلا يسلم له **(الضبع، 1998، ص 211)**.

2 – ان الزمخشري قد أخطأ عندما حكى قولهم (لا غير) كما أخطأ في خطبة المفصل إذ أدخل الباء الجارة على (كافة) **(الضبع، 1998، ص 211)**.

3 – ان ((احتجاج ابن مالك بالبيت لا يسَلَّم؛ ما دام لم ينسبه إلى قائل معين وما دام لم يستشهد بغيره، ولأن ابن مالك معروف بالتساهل في الرواية وبأنه كان لا يجارى في غزارة الشواهد فهل جف معينه بعد هذا الشاهد الذي قال عنه العلامة الدماميني: والظاهر أنه غريب؟!))

(الضبع، 1998، ص 213).

ولَئِن كان الدكتور الضبع قد أيد ابن هشام في رأيه هذا، فإن من المحدثين من سار على طريق المتقدمين في مخالفته، وتسويغ تركيب (لا غير)، قال الدكتور صباح حسين السنجاري محقق كتاب دليل الهدى: ((وقد جرى هذا الاستعمال في كتب الغالبية العظمى من جهابذة اللغة والنحو أمثال سيبويه والفراء والمبرد وثعلب والزجاج وابن السراج والزجاجي والفارسي وابن جني والجوهري وابن منظور والفيروز أبادي ومحمد مرتضى الزبيدي وغيرهم فهل يعقل أن كل هؤلاء الأئمة من اللغويين والنحويين وهم من هم علماً ومعرفة بكلام العرب وأسراره لم يفطنوا إلى أن هذا الاستعمال لحن لا يجوز ؟! فسهوا ولحنوا؟!!))، كما قال باحث آخر: ((وبعد فالذي أميل إليه ما رجحه بعضهم من جواز استعمال (لا غير) لثبوته بالمنقول الصحيح من كلام العرب، فإن لم يكن فبقياس (لا) على (ليس) لاشتراكهما في الدلالة على النفي مطلقاً)) **(ودانى، 1427هـ: ص81)**.

وبعد هذا يمكن القول: أن الأقرب للصواب هو ما رجحه أغلب النحاة والباحثين من أن هذا التركيب سائغ في كلام العرب حتى بدون التسليم بصحة البيت الذي أنشده ابن مالك وصلاحيته للاستشهاد، ذلك أن الأدلة والقرائن ترجح ما نقوله ومنها :

1 – ماحكاه الدكتور صباح من جريان هذا التركيب في كتب الغالبية العظمى من جهابذة اللغة والنحو، وأزيد على ذلك أني وجدت الخليل قد استعمله في غير موضع من كتاب العين

(ودانى، 1427، ص 136، 276، 308، 250، 154، 27، 417).

2- ما رواه السيوطي من أن السيرافي وابن السراج وأبا حيان قد صرحوا بأن (لا) كـ(ليس) في ذلك.

3 _ أن ما ذهب إليه الدكتور يوسف الضبع (~) من أن الزمخشري ربما يكون قد أخطأ في حكايته لهذا التركيب كما أخطأ في خطبة المفصل إذ أدخل الباء الجارة على كافة، لا يخفى بعده؛ لأنه أتى به

مثالاً على ما جاء ليس بظرف من الغايات **(الزمخشري، 1993، ص 210)**، فكان قاصداً له بوصفه جزءاً من التنظير النحوي ويبعد أن يكون خطأ سبق إليه اللسان كإدخال الباء الجارة على كافة. ولو كان خطأ كما زعم، لتنبه إليه من بعده من النحاة أمثال ابن الحاجب والرضي ولم يتابعوه عليه. على أنني أتفق تماماً مع الدكتور يوسف الضبع بأن ابن هشام لا يؤاخذ بورود تلك الكلمة في سياق كلامه بعد أن قرر تلحين من ينطق بها لأن اللسان قد يسبق إليها عفو الخاطر ويقيده القلم على حين غفلة من الجنان **(الضبع، 1998، ص 215).**

النتائج :

أظهرت النتائج في تحقيق تقييداته أن قبول الحرفوشي للفاكهي لم يكن قبولا سلبيا ، بل كان علميا أبستمولوجيا ، فكان الحرفوشي يعيد صياغة القيود بما يناسب كليات النحو .

وفي تفضيل عبارته،اتضح أن الحرفوشي كان له حسا تعليميا،فالموافقة تمت على معيار الوضوح الذ اتي،وهو أن يعدل عن شروح المتأخرين المعقدة نحو أسلوب نحوي أكثر سهولة ،دون أن يخل بالصنا عة النحوية ، ان الحرفوشي كان يرفض ما وقع فيه ابن هشام من التمحل الاعرابي ، ويوافق الفاكهي في ذلك ، مستندا الى السماع والقواعد البسيطة، وهذا يدل على الاستقلالية في منهج المدارس في تلك الفترة في النحو .

المصادر والمراجع

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1963)، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ط4.

ابن كثير، الحافظ أبو الفداء، (2004)، **البداية والنهاية**، تحقيق: لجنة تحقيق التراث بمؤسسة الهدى، دار التقوى، القاهرة، د.ط.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط1.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (1980)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (1986)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط1.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (2000)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط1.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (د.ت)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، عمان، د.ط.

أبو عمر، وعثمان بن عمر بن الحاجب النحوي، (1982)، **الإيضاح في شرح المفصل (ت 646هـ)**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط.

أبو المحاسن ،يوسف بن تغزي بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي (ت874هـ)،**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، د.ط، د.ت.

الأزهري، خالد بن عبد الله، (2000)، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (2007)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
الإشبيلي، ابن عصفور، (1980)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، د.ط.
الأعشى، ميمون بن قيس، (1983)، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7.
الآلوسي، السيد محمود شكري، (د.ت)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرح: محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط.
الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله، (د.ت)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.
امرؤ القيس، (1958)، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط1.
العاملي،محمد بن الحسن الحر ، (د.ت)،**أمل الآمل في علماء جبل عامل**، ، تحقيق: السيد احمد الحسيني، مكتبة الأندلس بغداد، د.ط.
الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، دار الفكر، دمشق، د.ط.
الأندلسي، أبو حيان، (1998)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.
الأنصاري،ابن هشام (2007م)، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، تحقيق: الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، د.ط.
الباهلي، أحمد بن حاتم (رواية ثعلب)، (1982)، **ديوان ذي الرمة**، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1.
البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، **صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1.
برجشتراسر، المستشرق الألماني، (1994)، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.
البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (1997)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
التميمي، رؤبة بن العجاج، (1980)، **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر بن احمد، (1993)، **المفصل في صنعة الإعراب (ت 538هـ)**، تحقيق: د.علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1.
الجامي، نور الدين عبد الرحمن، (1983)، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف، بغداد، د.ط.
الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، (2009)، **المقتصد في شرح رسالة الإيضاح** (ت 471هـ)، تحقيق: الشربيني الشريدة، دار الحديث، القاهرة، د.ط.
جرير، بن عطية، (1986)، **ديوان جرير**، تقديم: كرم البستاني، دار بيروت، بيروت، د.ط.
جميل بثينة، (1992)، **ديوان جميل بثينة**، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.
حسان، تمام، (1990)، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط.
حسان، تمام، (1994)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط.
الخزاعي، عمر بن أبي ربيعة، (1934)، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تصحيح: بشير يموت، المطبعة الوطنية، بيروت، ط1.
الدليمي، مجهد جيجان، وآخرون، (1992)، **النحو العربي مذاهبه وتيسيره**، كلية التربية، جامعة بغداد، بغداد.
الدماميني، محمد بن أبي بكر، (2007)، **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1.
الدؤلي، أبو الأسود، (1998)، **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة: السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط2.
الذبياني، النابغة، (2005)، **ديوان النابغة الذبياني**، شرح: حمد وطماس، دار المعرفة، بيروت، ط2.
الزركشي، بدر الدين محمد، (2000)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله، (2002)، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط1.
الساقي، فاضل مصطفى، (1977)، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط.
السامرائي، إبراهيم، (1968)، **النحو العربي نقد وبناء**، دار صادق، بيروت، د.ط.
السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، (1992م)،**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، دار الجيل، بيروت، ط1.
السخاوي، علم الدين علي بن محمد، (2003)، **الوسيلة إلى كشف العقيلة**، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط2.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (1988)، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

السيرافي، أبو سعيد الحسن، (2008)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
السيوطي،جلال الدين عبدالرحمن،**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،(1979م)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، عمان، ط2.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1998)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
شعيب،عمران عبدالسلام،(1986م)،**منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، ، الدار الجماهيرية، مصراتة، ط1.
الصبان، محمد بن علي، (د.ت)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط.
الصفدي، صلاح الدين خليل، (2000)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط.
الضبع، يوسف عبد الرحمن، (1998)، **ابن هشام وأثره في النحو العربي**، دار الحديث، القاهرة، ط1.
ضومط، جبر، (1909)، **الخواطر العراب في النحو والإعراب**، المطبعة الأدبية، بيروت، ط2.
عبد اللطيف، محمد حماسة، (1996)، **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**، دار الشروق، القاهرة، ط1.
العسقلاني، الحافظ شهاب الدين احمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الشهير بابن حجر،(1993م)،**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**،، صححه: الدكتور: سالم الكرنكوي الالماني، دار الجيل، بيروت.
العيدَروس، العلامة عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله، (2001مـ)، **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، تحقيق: الدكتور احمد مالو وآخرين، دار صادر، بيروت، ط1 .
الفاكهي،أبو محمد عبدالله بن احمد بن علي المكي الشافعي النحوي،(2006م)،**كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري**،، تحقيق: الدكتور عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1.
الفرزدق، همام بن غالب، (1987)، **ديوان الفرزدق**، شرح: علي قاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الفيروزآبادي، مجد الدين، (2005)، **القاموس المحيط**، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8.
القرطبي، شمس الدين، (2003)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، د.ط.
القيسي، نوري حمودي، (1984)، **شعراء إسلاميون**، عالم الكتب، بيروت، ط2.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1997)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط.
المخزومي، مهدي، (1966)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط1.
المخزومي، مهدي، (1986)، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، ط1.
المستدرك على الصحيحين، (1990)، **الامام محمد بن عبد الله الحاكم الليسابوري**، (405ه)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1988)، **إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، د.ط.
الهمداني، عمرو بن شأس، (1983)، **ديوان عمرو بن شأس**، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط2.
يعقوب، إميل بديع، (1996)، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الرسائل العلمية

أديب، عبد الله سليمان محمد، (2002)، **التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري)**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل.
السنجاري، صباح حسين محمد، (2005)، **دليل الهدى شرح مجيب الندا إلى قطر الندى (للحرفوشي)**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، الموصل.
العاني، أحمد عبد الله، (2003)، **البنى النحوية وأثرها في المعنى**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد.
عبد الفتلي، حسين علي حسين، (2003)، **ابن خروف وآراؤه النحوية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بابل، بابل.
غازي، أحمد نزال، (2009)، **قواعد التوجيه عند ابن الأنباري**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
متولي، وحيد عز الرجال، (2006)، **الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
وداني، غريب بن ياسين بن رشيد، (1427 هـ)، **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى.

Al-Harfushi's Concurrences with al-Fakihi on Grammatical Issues: A Foundational Study in Dalil al-Huda ila Mujib al-Nida

Dr. Osama Abd AL-Haleem/
Lecturer in secondary school
o.mahdi.abd@gmail.com
Asst. Prof. Dr. Omar Mohammed Awni Abdulkader
/College of Education for Human Science /University of Mosul
dr.omar.mohammed.awni@uomosul.edu.iq

Abstract

The book Dalīl al-Hudā ilā Mujīb al-Nadā by Muhammad bin Ali al-Harfushi serves as a crucial link in the study of Arabic grammar, as it comprises his analytical commentaries on Al-Fakihi's Mujīb al-Nadā, an exposition of Qaṭr al-Nadā. This study examines the points of agreement between Al-Harfushi and Al-Fakihi, employing a scientific methodology based on grammatical reasoning and the presentation of evidence. This highlights the impact of cognitive harmony and continuity among commentators of grammatical texts during the classical era.

While grammatical studies frequently focus on disputes and objections among grammarians, they often overlook the consensus and agreements that form the scientific foundation for establishing grammatical rules. The core premise of this research is to investigate the foundational principles that guided Al-Harfushi in asserting these agreements, the grammatical justifications he relied upon, and whether his agreements were accompanied by novel scholarly contributions or were merely accepted axioms.

The research aims to trace the grammatical issues where Al-Harfushi explicitly expressed his agreement, analyze his approach to these issues, and assess his ability to reinforce Al-Fakihi's discourse with additional scholarly opinions and arguments. Following an initial inductive phase, the study adopted a descriptive-analytical methodology, referencing the fundamental sources of Arabic grammar (Uṣūl al-Naḥw) to conduct a comprehensive comparative analysis.The study concludes with a recommendation to direct researchers' attention toward investigating grammatical agreements within foundational texts, as they represent the stable and mature rules in grammatical thought. Furthermore, it emphasizes the importance of editing and publishing manuscripts related to both early and late grammatical texts to better understand the evolutionary trajectory of grammatical thought.

Keywords: AlFakihi, AlHarfooshi, Daleel ALHuda, Mujeed ALNada, agreements.